

## اجتماع اليوم في باريس - لمساعدة لبنان



دعا وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، المسؤولون في لبنان إلى تغليب المصلحة العامة على مصالحهم الشخصية، موضحاً أن المساعدات للبنان مشروطة بحكومة إصلاحية

وأضاف لودريان، الأربعاء، إثر اجتماع دولي في باريس لمساعدة لبنان أن المجتمع الدولي يشترط أي مساعدة مالية لهذا البلد بتشكيل حكومة إصلاحية

وقال لودريان في ختام الاجتماع إن "المعيار الوحيد يجب أن يكون فاعلية هذه الحكومة على صعيد الإصلاحات التي ينتظرها الشعب. وحده هذا النهج سيتيح لجميع المشاركين في هذا الاجتماع وسواهم أن يقوموا بتعبئة ليقدموا إلى لبنان كل الدعم الذي يحتاج إليه

مجموعة الدعم

وكانت باريس استضافت اجتماعاً للمجموعة الدولية لدعم لبنان، شاركت فرنسا في رئاسته مع مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لشؤون لبنان، اليوم الأربعاء في 11 ديسمبر (كانون الأول). وشارك في الاجتماع ممثلون عن الصين ومصر وألمانيا وإيطاليا والكويت وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الاستثماري الأوروبي والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وجامعة الدول العربية والبنك الدولي، علاوة على توجيه الدعوة للبنان أيضاً لحضور المناقشات

انهيار فوضوي للاقتصاد

وأقر أعضاء المجموعة الدولية بأن لبنان يواجه أزمة تضعه على شفا انهيار فوضوي للاقتصاد، وزعزعة أكبر للاستقرار. ومن أجل وقف هذا التردّي المالي والاقتصادي، واستعادة الثقة في الاقتصاد، وتناول التحديات الاجتماعية والاقتصادية على نحو مستدام، يرى الأعضاء أن ثمة حاجة ملحة لإقرار حزمة سياسات كبيرة موثوق بها وشاملة لتنفيذ إصلاحات اقتصادية تعيد للبنان استقراره المالي، وتتناول أوجه القصور الهيكلية طويلة الأمد في نموذج الاقتصاد اللبناني. وتحمل هذه الإجراءات أهمية كبرى لقدرتها على تقديم إجابات عن التطلعات التي أعرب عنها اللبنانيون منذ 17 أكتوبر/تشرين الأول

تشكيل سريع للحكومة

وبالنظر إلى أن لبنان هو اليوم من دون حكومة منذ استقالة سعد الحريري في 29 أكتوبر/تشرين الأول، يرى أعضاء المجموعة أن الحفاظ على استقرار ووحدة وأمن وسيادة واستقلال وسلامة لبنان ووحدة أراضيه، يتطلب تشكيلا سريعا لحكومة تملك القدرات والمصادقية اللازمة لتنفيذ حزمة الإصلاحات الاقتصادية الضرورية من أجل النأي بالبلاد عن التوترات والأزمات الإقليمية.

ويتطلب هذا الإطار من السلطات اللبنانية الالتزام الكامل باتخاذ الإجراءات والإصلاحات المطلوبة في وقت مناسب وعلى نحو حاسم. وعليه، يدعو أعضاء المجموعة الدولية لدعم لبنان السلطات اللبنانية لإقرار موازنة عام 2020 خلال الأسابيع الأولى بعد تشكيل حكومة جديدة، تكون جديرة بالاعتماد عليها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالعوائد والنفقات الدائمة، بهدف تحقيق تحسن مستدام في التوازن الأساسي، مع تعزيز شبكات السلامة الاجتماعية لحماية القطاعات الأضعف من السكان. كما يحث أعضاء المجموعة اللبنانية على اتخاذ إجراءات حاسمة لاستعادة استقرار القطاع المالي، وتناول مشكلة الفساد، وتنفيذ خطة لإصلاح قطاع الكهرباء، تتضمن آلية لتحسين الحوكمة وبيئة الأعمال، عبر تمرير قوانين لتنظيم التوريدات.

"مؤتمر سيدر"

وعلى المدى الأطول، خلال الشهور الستة الأولى بعد تشكيل الحكومة، يتعين اتخاذ إجراءات هيكلية لضمان إقرار نموذج اقتصادي مستدام. ويعد أعضاء المجموعة الدولية التأكيد على أن النتائج التي خلص إليها "مؤتمر سيدر"، والتي وافقت عليها السلطات اللبنانية في 6 أبريل/نيسان 2018، لا تزال قائمة. ويرى أعضاء المجموعة أن ثمة أهمية حيوية لتوفير مؤسسات مالية دولية الدعم لمعاونة السلطات على الاستمرار في جهودها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية بمرور الوقت.

وأعرب أعضاء المجموعة الدولية عن استعدادهم لدعم تنفيذ مثل هذه الإجراءات، بما في ذلك من خلال توفير مساعدات لضمان حصول لبنان على السلع الأساسية.

وأشاد أعضاء المجموعة بالجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي للإجراءات التي اتخذوها من أجل حماية المتظاهرين وحقوق المواطنين. وأكد أعضاء المجموعة من جديد على ضرورة احترام حق التظاهر السلمي، داعين جميع الأطراف للتصرف بمسؤولية.

وأبدى الوفد اللبناني التزامه بالعمل مع المجتمع الدولي لتنفيذ خريطة الطريق تلك. ورحبت المجموعة بإمكانية عقد اجتماعات مستقبلية على مستويات مختلفة، حسبما يتطلب الأمر.

طلب المساعدة

وكان رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني، سعد الحريري، قد وجه على مدى يومين رسائل إلى قادة عدد من الدول لطلب مساعدة لبنان، بتأمين اعتمادات للاستيراد بما يؤمن استمرارية الأمن الغذائي والمواد الأولية للإنتاج لمختلف القطاعات، وشملت الرسائل قادة السعودية وأميركا وفرنسا وروسيا ومصر وتركيا والصين وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا.

رسائل الحريري تأتي في إطار الجهود التي يبذلها لمعالجة النقص في السيولة وتأمين مستلزمات الاستيراد الأساسية للمواطنين. وكان مصدر أوروبي قال إن فرنسا أصدرت دعوات اليوم للمجموعة الدولية، لدعم لبنان في باريس.

كما نقل عن مسؤول لبناني قوله إنه من المتوقع دعوة السعودية والإمارات للاجتماع، والذي يهدف بحسب المصدر إلى حشد الدعم لمساعدة لبنان على التعامل مع أزمته الاقتصادية الحادة.

ويواجه لبنان أزمة اقتصادية عميقة هزت الثقة في مصارفه، وتفاقت أزمته منذ الاحتجاجات التي اندلعت في 17 أكتوبر/تشرين الأول ودفعت المصارف لرفض قيود غير رسمية على تحويلات وسحب رؤوس الأموال مع ندرة الدولار وانخفاض قيمة العملة المحلية.